

تقرير الاستعراض القطري **APRM** للألية الإفريقية لإستعراض النظراء رقم 14.

الألية الإفريقية لإستعراض النظراء



تقرير الإستعراض القطري

جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

يناير 2011

1- المقدمة

.I كانت إثيوبيا واحدة من الدول الرائدة التي إنضمت الى الالية الافريقية لاستعراض النظراء APRM فى مارس 2003 و تم إستعراض النظراء لها فى قمة منتدى التحقيق الإفريقي الرابع عشر لإستعراض الأقران APR الذى عقد فى أديس أبابا فى 29 يناير 2011.

2 - معلومات أساسية

.II إثيوبيا واحدة من اقدم الدول فى العالم و لها تاريخ طويل متنوع مضطرب و هى بلد فريدة من نوعها بين البلدان الافريقية منذ نشأتها منذ ثلاثة الاف سنة و لم يتم إستعمار اثيوبيا فيما عدا فترة قصيرة الاجل الاحتلال الايطالى من 1936-1941. و قد إستعصى السلام على معظم تاريخ اثيوبيا مما يؤدى الى فترات طويلة من الركود الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

.III بعد قرون من الحكم الملكى الاقطاعى والحرب الاهلية الطويلة وما تلاها من حكم نظام ديرغ , أخذت الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الإثيوبية (EPRDF) السلطة فى عام 1991. منذ توليها المنصب و قد واجهت بشجاعة عدة تحديات هائلة: مثل الغاء الحكم القمعي المتسلط القديم وارساء دستور يكفل نظام سياسى ديمقراطى اتحادى. وقد ذهبت هذه العملية جنبا الى جنب مع ازالة هيمنة الدولة وتفكيك سيطرة الاقتصاد و ادخال اقتصاد سوقى المنحى.

.IV إستمر السلام النسبى والاستقرار السياسى والتعاون من جانب المجتمع الدولى وشركاء التنمية لقرابة عقدين بفضل الارادة السياسية والالتزام من جانب الحكام الجدد فى اثيوبيا. و تمكنت اثيوبيا من تسجيل انجازات جديرة بالذكر فى جميع المجالات المواضيعية فى الالية الافريقية لاستعراض النظراء. ولاول مرة يتم عرض نظام سياسى ديمقراطى اتحادى من قبل جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الاتحادية FDRE فى دستور 1994 و الذى يتألف من حكومة اتحادية و تسعة دول إقليمية و تم الغاء الرقابة على التاريخ الحديث للبلد و إنتشرت الصحافة الخاصة باطراف المناطق الحضرية الكبرى وخاصة فى اديس ابابا. يتمكن الشعب الاثيوبى من انتخاب قادتهم بحرية وتم إجراء اربعة انتخابات برلمانية وطنية واقليمية فى اعوام 1995 و 2000 و 2005 و 2010 وبالرغم من بعض التحديات فهى خطوات عملاقة فى مجال الحكم السياسى. و من الناحية الاقتصادية , احزرت اثيوبيا تقدما ملحوظا. فمذ نشأت اثيوبيا و هى احد اسرع الاقتصادات غير النفطية فى افريقيا مع النمو المزدوج الرقم و التحسن المستمر فى البنية التحتية وامكانية الوصول الى الخدمات الاساسية.

3 . الديمقراطية و الحكم السياسى

.V تحولت إثيوبيا من دولة مبنية على أسس النظام السياسى الإستبدادى الى دولة فيدرالية مبنية على مبادئ الاستقلال ومحددة لمصير الشعوب التأسيسية و القوميات والأمم التى تسمح انفصال تحت بعض الاحكام الدستورية الراسخة. كانت الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الاثيوبية (EPRDF)الصك الرئيسى لهذا



التحول الى نظام ديمقراطى متعدد الاحزاب الاتحادية الذى يشجع الحكم الذاتى والتنمية المعتمدة على الذات.

- .VI تم إنتقاد النظام الفدرالي فى البلاد فى بعض الاحيان بسبب تغليب بعض الهويات العرقية عن هويات اخرى مما أدى الى تصعيد التوتر والصراع العرقى. ومع ذلك, انه المهم معرفة ان النظام الفيدرالى فى اثيوبيا هو نهج ينعش نظام الحكم. ويعزى ذلك الى ابتعاد اثيوبيا عن رؤية الهوية العرقية رؤية سلبية أو مختلة للقوة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية. وبدلا من ذلك, فانها تؤكد على الايجابية الابداعية و قيمة المنفعة الاثنية فى ترسيخ الديمقراطية السياسية والتنمية كعملية تفاوض قائمة على اساس المعاملة بالمثل بين الجماعات العرقية والقومية التى تشكل مكونا اساسيا فى الديموغرافيا الاجتماعية و النسيج السياسى للدولة الافريقية التقليدية. وهذا فى الواقع وفقا لروح المادتين (1)20 و(1)22 من الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب. غير ان نجاح النظام الجديد يتوقف الى حد كبير على كيفية دمج و إستمرار المؤسسات السياسية.
- .VII وقعت اثيوبيا و صدقت على جميع الصكوك الرئيسية الستة فى هذا المجال الموضوعى فيما عدا معاهدة أساسية و هى اتفاقية العمال المهاجرين وافراد اسرهم (CMW) و قد سمعت بعثات المراجعة القطرية ان الحكومة لم تصدق على البروتوكولات الإختيارية وخاصة تلك التى تمكن الافراد من تقديم الشكاوى بشأن الحكومة فى المحفل الدولى.
- .VIII ويتضمن الدستور الاثيوبى الحكم الودى فى القانون الدولى الذى ينص على انه يمكن الإستناد على جميع الاتفاقيات الدولية المصدق عليها وتطبيقها فى المحاكم الاثيوبية دون اى قانون تشريعى ضرورى مواعم لهذه المعاهدات. وعلى الرغم من ان ودية اثيوبيا للقانون الدولى فانها لم تنفذ هذه الإتفاقيات التى صدقت عليها تنفيذا كاملا. وتأخرت اثيوبيا فى الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير على المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الانسان. على سبيل المثال, قدمت اثيوبيا اول التقارير المتعلقة باتفاقية مناهضة التعذيب والمعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والمعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى 2009/07/28 منذ ان صدقت على تلك الإتفاقيات.
- .IX يجب التصدي لعددا من التحديات الرئيسية مثل اولا, الاختلالات السياسية بين الدول الاقليمية وما يترتب على ذلك من عدم المساواة الاقليمية و يجب التعامل مع هذا بصورة بناءة. وعلى نفس المنوال, يجب تطبيق سياسة عادلة لمعالجة المساوى التاريخية لبعض الجماعات القومية والعرقية, لا سيما فى التعليم والخدمة العامة و يجب التوافق مع مبدأ الجدارة. ثانيا, ثمة مشكلة ذات صلة تتعلق بطبيعة عمليات الحكم التى تحدث من اعلى الى اسفل و يبدو انها ترجع الى اعتماد مبدأ الادارة المركزية الديمقراطية من قبل الحزب الحاكم. المشكلة مع مبدأ المركزية الديمقراطية انه لا يسمح بالتسويات والتوافق البناء فى الاراء خارج اطار الحزب الحاكم. و يميل الحزب الى طلب سياسة صارمة للانضباط الحزبى حتى على مستوى المجتمع المحلى (الاحياء), مما يجعله محبطا للأخرين احيانا او منكرا للسياسة اللامركزية. و قد يؤدي التقيد الصارم للمركزية الديمقراطية فى الترتيب الديمقراطى متعدد الاحزاب الى الحكم من اعلى الى اسفل والتعصب.



ثالثاً، هناك حاجة ملحة الى تعزيز المؤسسات الوطنية و الرقابية مثل المجلس الوطنى للانتخابات فى اثيوبيا ولجنة حقوق الانسان واللجنة الفيدرالية للاخلاق ومكافحة الفساد وامين المظالم مؤسسات اخرى مما سيساعد فى تنمية قيم الديمقراطية والثقافة السياسية التى تحول دون اعادة تفضيل مجموعة وطنية دون الاخرى او ائتلاف الجماعات القومية والعرقية وتمكين الاثيوبيين من الحفاظ على نظام حوكمة يرى "الجمال فى وحدتها والتنوع هو جمالها" كما ورد العقيدة فى اثيوبيا. يجب ان تسود حرية التعبير المضمونة بموجب المادة 29 من الدستور. و ما زالت تتعرض تقارير الصحفيين والمحرفين والناشرين للمحاكمة و تحدث انتهاكات مزعومة لقوانين الصحافة بصورة شائعة. و تهدد الحكومة عادة بغلق المراكز الاعلامية بسبب انتهاك قوانين الصحافة. و قد تم الإعلان عن مراقبة الصحافة والصحفيين خلال إنتخابات مايو فى اثيوبيا. و قد تصل بعض المراكز الإعلامية الى درجة تشويه تصريحات علنية من السياسيين المعارضين بدافع الخوف.

X. تنص المادة 20 (1) على ان "لدى جميع الشعوب الحق فى الوجود. و لهم الحق المطلق و الثابت فى تقرير المصير. و لهم حرية تقرير موقفهم السياسى وان يسعوا الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بموجب السياسة التى إختاروها بحرية" و تنص المادة 22(1) على ان "لدى جميع الشعوب الحق فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, مع ايلاء الاعتبار الواجب لحرمتهم وهويتهم وفى التمتع على قدم المساواة بالتراث المشترك للبشرية". <http://www.unhchr.ch>

XI. وتلاحظ بعثات المراجعة القطرية تيارات التصورات خاصة بين مجموعات المعارضة والمؤسسات والوكالات الحيوية مثل الهيئة الوطنية للأخلاق و مكافحة الفساد FEACC و المجلس الإنتخابى الوطنى الإثيوبى NEBE الغير مستقل . وعلى الرغم من عدم إعطاء بعثات المراجعة القطرية اى دليل ملموس لدعم هذه التصورات و لكن تم ملاحظة هذه التصورات كنقاط مقلقة . و يجب إظهار المزيد من المشاركة البناءة من الطبقات السياسية فى الإرادة السياسية من أجل التوصل الى توافق فى الاراء بشأن كيفية بناء القدرات لهذه المؤسسات الحاسمة لتعزيز الديمقراطية والوحدة الوطنية. ويتعين على الحكومة خلق القدرة على المنافسة المتكافئة من أجل التأكد من عدم تحديد الاثيوبيين المسبق للإنتخابات و ضمان مصداقية وشرعية الخلافة السياسية حتى بعد الإنتخابات العامة لعام 2010

4- الإدارة و الحوكمة الإقتصادية



- XII. شهدت اثيوبيا مجموعة واسعة من الاصلاحات السياسية فى المجال الاقتصادى منذ الاطاحة بنظام ديرغ فى مايو 1991 . و أعطى الاقتصاد الاشتراكى الطريق الى الاقتصاد الحر الموجه نحو السوق.
- XIII. وعموماً فقد واصلت حكومة اثيوبيا (GoE) الاصلاحات التى بدأت بادخال إستراتيجية التصنيع الزراعى (ADLI) فى عام 1992. تمنح الاستراتيجية أساس الإعتدال لللاحق للاطر الانمائية الاخرى التى يجرى تنفيذها حالياً, بما فى ذلك خطة التسريع و التنمية المستدامة فى القضاء على الفقر (PASDEP) (التي تشمل الفترة من 2006/2005 الى 2010/2009) . وفى سياق هذه الاصلاحات الاقتصادية وبرامج تخفيف حدة الفقر , يعتبر هدف الحكومة الأساسى هو الاقتصاد الكلى لتعزيز تنمية سريعة و قاعدة عريضة ومستدامة للنمو الذى يقوده القطاع الخاص و ان يكون هذا النمو كافياً للحد من الفقر. و يصل هدف معدل النمو الاقتصادى 7.0 فى المائة سنوياً.
- XIV. فى وضع المعايير والقوانين, وقعت اثيوبيا على صكوك دولية عديدة من المعايير والقوانين. و مع ذلك تعنى بعثات المتابعة القطرية بسبب عدم وجود معلومات مفصلة او معلومات اخرى متاحة امام الفريق فيما يتعلق بما يلى: (ا) حالة تنفيذ المعاهدات الدولية المصدق عليها للتحقق من اداء هذه المعايير والقواعد (ب) اليات رصد تنفيذ المعايير والمدونات التى صدقت عليها (ج) الإداع المركزى للتصديق على المعايير والمدونات(د) و (هـ) مستوى وعى الجمهور للمعايير والمدونات المصدق عليها. وبغض النظر عن تنفيذ المعايير والمدونات المالية, يبدو ان حكومة اثيوبيا (GoE) تعمل القليل من اجل سد هذه الفجوة بعيداً عن عملها فى ضم المؤسسات المالية الدولية للمساعدة التقنية.
- XV. ومما لا شك فيه ان اداء متغيرات الاقتصاد الكلى فى السنوات الاخيرة هو أداء ملحوظ رغم انتشار الصدمات الداخلية والخارجية فى الاقتصاد. وقد تحققت منجزات هامة فى عدة مجالات النمو الاقتصادى بما فى ذلك التحكم فى التضخم و ايجاد فرص العمل و تعبئة الموارد المحلية وانخفاض العجز المالى وتشجيع الصادرات (ولا سيما الصادرات غير التقليدية) والامن الغذائى وتنمية القطاع الخاص والاستثمار.
- XVI. وبالرغم من النمو القوى و تحقيق مكاسب انمائية من 2003 الى 2007 فقد تعرضت إثيوبيا للخطر فى عام 2008 مع ظهور تحديات الاقتصاد الكلى المزدوج فى التضخم المرتفع والتوازن الصعب لوضع المدفوعات. وقد تفاقمت المشكلة بسبب ارتفاع اسعار الوقود والمواد الغذائية فى الاسواق العالمية وظروف الطقس السيئة. هدأت هذه التهديدات بسبب إتخاذ حكومة اثيوبيا عدداً من الخطوات فى الأشهر الاخيرة لمعالجة مشاكل الاقتصاد الكلى (مثل تشديد السياسة المالية وتقليل الاقتراض الداخلى و تخفيف اثر ارتفاع اسعار المواد الغذائية على الفقراء وتقليل الاقتراض الداخلى من المؤسسات العامة و زيادة الضغط على عرض النقود و بخس قيمة العملة المحلية تدريجياً).
- XVII. و تتمثل احد الشواغل الرئيسية باثيوبيا فى تدنى مستويات تعبئة الموارد المحلية والاعتماد بدرجة كبيرة على تدفقات الموارد الخارجية, وبخاصة تحت برنامج حماية الخدمات الاساسية (PBS) لتمويل جهود التنمية فى البلاد. ومن اجل معالجة هذا الشاغل تم عمل اصلاحات رئيسية فى السياسة و الادارة الضريبية وشملت هذه الاصلاحات اعادة تنظيم وزارة الإيرادات واستبدالها بهيئة مستقلة جديدة و هى هيئة الإيرادات والسلطة الجمركية و تنفيذ رقم هوية دافع الضريبة الوطنى (TIN) وإدخال البرامج الضريبية الافتراضية المتقطعة لمعالجة المجموعات التى من الصعب فرض الضرائب عليها وحوسبة الادارة الضريبية واجراء تعليم ضريبي شامل لتعزيز امتثال دافعى الضرائب. وقد اسفرت هذه الاصلاحات الى تحسن كبير فى اداء جمع الإيرادات المحلية فى الماضى القريب على الرغم من عدداً من التحديات لا تزال قائمة. وتشمل التحديات:



- كبر حجم القطاع غير الرسمي و دافعى الضريبة الغير مالكين لدفاتر حسابات صالحة و/او الذين يصرحون بأقل من دخلهم والفساد ومحدودية القدرة البشرية على الاشراف.
- .XVIII وثمة تحد اخر يتمثل فى الحاجة الى تعزيز و تنمية المؤسسات المالية . و بالرغم من نمو عدد البنوك الخاصة و فروع البنوك ومؤسسات التمويل الصغيرة (MSE) , فإن انخفاض مستوى التعميق المالى الملحوظ فى البلد يدل على الحاجة الى اجراء مزيد من الاصلاحات فى القطاع المالى.
- .XIX وفى ضوء كل هذا, فان الحكومة تعترف بضرورة اعطاء دفعة للنمو الاقصادى و التركيز على الزراعة والصناعات الزراعية بشكل أكبر و تقديم الدعم اللازم الى الاستثمار فى القطاع الخاص و المؤسسات الصغيرة و الصغرى و التمويلات الصغيرة وزيادة تعبئة الإيرادات والحفاظ على حظر الرسمي فى الإقراض الداخلى للحكومة.

5- حوكمة الشركات

- .XX كما هو الحال فى العديد من البلدان الافريقية الاخرى, فقد تم إدخال مفهوم ادارة الشركات مؤخراً ومازال فى بدايته. و لا يوجد حالياً اى قانون وطنى بشأن ادارة الشركات. والمدونة التجارية لعام 1960 هى الصك القانونى السائد و يجرى تنقيحها وتحديثها. وتبذل جهوداً لتحسين إطار عمل الشركات و الذى سيساهم فى تحسين ادارة الشركات. و على وجه الخصوص تبذل حالياً جهود لانشاء الية موحدة للمحاسبة و تطوير مجموعة من جدول المحاسبة فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفى انشاء جمعية المحاسبين ومدققى الحسابات الوطنية (NAAB). لكن حتى الان, والمسئولية المالية محدودة بسبب غياب المعايير الوطنية للمحاسبة ومراجعة الحسابات. و لا تملك اثيوبيا أى هيكل تنظيمى محدد, مثل معهد المديرين الذى يركز على تعزيز المبادئ الأساسية فى ادارة الشركات و تدريب اصحاب المصلحة.
- .XXI و قد بلغ اجمالى عدد الاعمال التجارية المسجلة 82,602 فى عام 2008. و لا توجد معلومات متاحة عن شركات التوزيع بحسب الحجم أو القطاع او الموقع الجغرافى حتى اذا كان هناك توافق فى الاراء على ان اكثر من 60 فى المائة من الشركات موجودة فى اديس ابابا.
- .XXII تسيطر او تعمل الشركات المملوكة للدولة (SOEs) على الاحتكار الكامل فى القطاعات الاستراتيجية مثل توليد الطاقة والتوزيع والاتصالات والنقل الجوى. وفى القطاع المالى, اكثر من 50 فى المائة من الاقراض يوجه بصورة رئيسية الى الاسر المعيشية والاعمال التجارية الصغيرة و التى يتم السيطرة عليها من قبل المؤسسات الخاصة المملوكة محليا فى المناطق الحضرية بينما تلبى مؤسسات التمويل المتناهى الصغر حاجات وتوقعات الاسر المعيشية فى المناطق الريفية.
- .XXIII ليس لدى اثيوبيا سوق للأوراق المالية و لكنها تملك بورصة السلع الإثيوبية (ECE) القائمة على العضوية.

6- التنمية الإجتماعية الإقتصادية

- .XXIV تم تحقيق عدة انجازات فى المجالات الرئيسية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية. و وصل صافى الالتحاق بالمدارس الابتدائية من 22 فى المائة فى 1991 الى 83.4 فى المائة فى عامى 2007 و 2008. و انخفضت



نسبة وفيات الأطفال الى النصف تقريبا من 204 لكل الف مولود حتى فى عام 1990 الى 123 لكل الف مولود حتى فى 2007/2008 . و وصل عدد الاشخاص الذين تتوافر لهم امكانية الحصول على المياه النقية الى اكثر من الضعف من 19 فى عام 1990 -الى 52 فى عام 2006/2007. ومؤخرا, أخذ الحد من الفقر فى التسارع و إنخفض عدد الفقراء و الذى بلغ 46 فى المائة فى الفترة 1995-1996 و 44 فى المائة فى الفترة 2000-2001 و الذى انخفض الى 39 فى المائة فى 2005/2006. وعلى الرغم من هذه المكاسب, لا تزال اثيوبيا بعيدة جدا عن تحقيق بعض الاهداف الانمائية للاللفية (MDGs) بحلول عام 2015, وباعتبار بداية البلد المنخفضة جدا وفى الوقت نفسه, فان البلد ما زالت تواجه الفقر المستشرى خمسة وعشرين عاما بعد المعاناه من مجاعة مدمرة أسفرت عن مقتل أكثر من مليون شخص.

7- نقاط القوة الرئيسية و التحديات

نقاط القوة

رمز المقاومة الإفريقية

XXV. حافظت اثيوبيا بدون إنقطاع على إستقلالها القديم مما جعلها تتمتع بمركز فريد فى افريقيا . و لا شك ان البلد كانت من أكثر البلاد المستمرة و الثابتة و المعادية للامبريالية و تعتبر اثيوبيا روح افريقيا و هذا نتيجة مباشرة للمواجهة المسلحة مع القوات الدولية المتحالفة الامبريالية. و تبقى اثيوبيا رمز الروح التى لا تقهر للمقاومة الافريقية ضد الهيمنة الاجنبية.

XXVI. ونتيجة لعدم إستعمار إثيوبيا فإنها تملك بعض المزايا الفريدة التى يمكن تسخيرها لخدمة التنمية. اثيوبيا هى البلد الوحيدة فى القارة التى لديها لغة قديمة مكتوبة و لها حروفها الابدجية. كما ان لها تقويم قائم على اساس السنة القبطية و هو ما يقرب من حوالى ثمانى سنوات وراء التقويم الغريغورى. وحتوي على اكبر عدد من مواقع التراث العالمى لليونسكو (8 من 78).

إرتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى

XXVII. اثيوبيا واحدة من اسرع الاقتصادات نموا فى العالم مع نمو سريع للناتج المحلى الاجمالى السنوي. و الذى وصل فى عامى 2007 و 2008 مع معدل نمو فى الناتج المحلى الاجمالى الى نسبة 11.5 فى المائة وهو واحد من اسرع نسب النمو فى البلاد الافريقية الغير معتمدة على النفط.

التحديات

XXVIII. وبينما احرزت اثيوبيا تقدما ملحوظا فى تحقيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية, ما زالت البلد تواجه عددا من التحديات التى اذا لم يتم معالجتها بشكل صحيح فمن الممكن ان تؤدي الى تعقيد سعيها فى تحسين رفاهية غالبية شعبها.



الفقر

.XXIX وعلى الرغم من التطور الذى لم يسبق له مثيل فإن اثيوبيا لا تزال واحدة من أفقر البلدان فى العالم. ويصل نصيب الفرد فى اثيوبيا من الناتج المحلى الاجمالى (GDP) الى 340 دولار امريكى (متوسط الفترة 2007-09) و هو اقل بكثير من متوسط افريقيا جنوب الصحراء و يزيد قليلا عن المستويات التى تم الوصول اليها فى اوائل عام 1970. و قد صنفت الامم المتحدة اثيوبيا مؤخرا فى تقرير التنمية البشرية (HDI) لعام 2009 فى المرتبة 171 من اصل 182 دولة شملتها الاحصائية مع نتيجة تقرير التنمية البشرية 0.414 .

تعميق الإصلاحات السياسية و إرساء الديمقراطية

.XXX وعلى الرغم من ان الشعب الاثيوبى اثبت ان هناك ميلاً للتناقضات المتأصلة فى المشاركة السياسية. و قد شهدت الفترة الممتدة منذ عام 1991 بناء المؤسسات السياسية و الإصلاحات الديمقراطية فى اثيوبيا و ما زالت العملية السياسية محكمة السيطرة من قبل الحزب الحاكم أى الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبى (ONLF). وهناك ايضا عجز هائل فى المشاركة السياسية من قبل الجهات الفعالة. و قد تصاعد التوتر قبل الانتخابات العامة فى عام 2010 بين الحزب الحاكم الراسخ و المعارضة. حتى بعد الانتخابات, والعلاقة بين المعارضة و الحزب الحاكم فى اثيوبيا على درجة عالية من التوتر.

.XXXI يحتاج الاثيوبيون الى معايير من اجل تجاوز الحساسية التاريخية للسياسة الثأرية و المواجهة و التفرد والاستثناء و الاعمال الإنقسامية . فان الطريق الى الديمقراطية والحكم الرشيد وعر و غير سهل . و لذلك فان التعاون و التسامح و العملية و الحلول التوفيقية من القيم الاساسية التى تساعد الديمقراطية لتعمل بسلاسة. و يجب وجود ثقافة المشاركة و الحوار البناء من اجل تسوية الخلافات بين السياسيين و كذلك تجاه المجتمع الاثيوبى الاكبر. الديمقراطية ليست فقط حاسمة لاثيوبيا ولكنها ايضا الضمانة الوحيدة لبقاء هذه الدولة المتعددة الجنسيات و الديانات و الاعراق و الثقافات.

تعزيز الأمن الإنساني

.XXXII تواجه اثيوبيا حاليا العديد من التحديات الامنية التى قد تعرقل التنمية فى البلاد رغم وجود قدر من السلامة و الامن منذ عام 1991 . توجد مشكلة الامن الداخلى المتمثلة فى انخفاض مستوى التمرد ضد الحركات الانفصالية مثل حركة الجبهة الوطنية لتحرير أوجادين (ONLF) و جبهة تحرير اورومو (OLF) و تزعم الحركتان بانه يتم تدعيمهما من اريتريا و لذلك ينبغى معالجتهما على نحو عاجل.



إنشاء دور واضح للقطاع الخاص

.XXXIII بدأ القطاع الرسمي أو القطاع الخاص المنتظم في إثيوبيا من التعافى من دمار نظام ديرغ و لكن مازال القطاع ضعيفا و علاقته بالحكومة قلقة و مضطربة. وعلى الرغم من إتخاذ حكومة الجبهة الثورية الشعبية الديمقراطية الاثيوبية EPRDP خطوات محددة للإصلاح الإقتصادي من خلال رفع القيود التجارية و تحرير التجارة و الخصخصة و التنمية الزراعية المقادة بالتصنيع و لكن لا يزال القطاع الخاص صغيرا نسبيا و يتميز بالشركات الصغيرة و انخفاض انتاجية العمال ودرجات عالية من الفساد.

الإتصالات

.XXXIV بينما تكون شركة الاتصالات الاثيوبية من اقدم الشركات العامة للاتصالات فى افريقيا و لكنها ما زالت سلعة محتكرة مما يؤثر على الابتكار و تأخر توسعها . حدثت العديد من الاستثمارات الضخمة فى السنوات الاخيرة فى البنية الأساسية لشبكة المحمول و اللاسلكية الثابتة بما فى ذلك تقنية الجيل الثالث للهاتف المحمول وكذلك انشاء اساس الالياف الضوئية. و لازال لدى اثيوبيا حاليا ثانى ادنى معدل إنتشار الخدمات الهاتفية فى افريقيا. و يعتبر اختراق اسواق المحمول واحدا من ادنى المعدلات فى العالم بأكثر قليلا من 3 فى المئة و يكون اختراق الخط الثابت اقل من ذلك مما اثر ايضا على تطوير قطاع الانترنت. و ارتفاع اسعار الإتصالات واسعة النطاق. والواقع ان مؤشر تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT لعام 2010 الذى تم تجميعه من قبل الاتحاد الدولى للاتصالات بتصنيف اثيوبيا فى المرتبة 154 من اصل 159 بلدا عالمياً.

.XXXV و قد تم التوقيع مؤخرا على اتفاقية بين إتصالات فرنسا ETC و شركة الإتصالات الإثيوبية مما يشجع التنمية. تحتاج إثيوبيا الى متابعة تطور التكنولوجيا و الاستجابة لاحتياجات مجتمع الاعمال والسكان فى العموم و التأكد من إقترابهم من ثورة المعلومات.

8-الممارسات الحميدة

دور اثيوبيا فى افريقيا

.XXXVI و بلا شك فقد لعبت اثيوبيا ولا تزال تلعب دوراً قوياً فى اقامة وترسيخ الوحدة الافريقية. حيث انها تمثل اهم شعار للحرية الافريقية فى الحقبة الاستعمارية و قد لعبت دورا بالغ الاهمية فى تحقيق إتحاد الافارقة تحت منظمة الوحدة الافريقية التى تاسست فى عام 1963 من قبل 32 دولة افريقية مستقلة. قد استضافت بنجاح اللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للامم المتحدة UNECA و التى انشأتها الامم المتحدة UN فى عام 1958 و هذا 5 سنوات قبل انشاء منظمة الوحدة الافريقية OAU فى عام 1963.



الخطوط الجوية الاثيوبية

.XXXVII. الخطوط الجوية الاثيوبية و التي عمرها يصل الى 66 عام هي شركة رائدة للطيران الافريقي و واحدة من اكثر شركات الخطوط الجوية في الربح و الثقة بالبلدان النامية. فالى جانب تسيير الشركة للحركة في افريقيا فانها توفر أيضا الدعم و التدريب الأساسي للطيارين و صيانة الطائرات و توفر التدريب للمتدربين من عدة بلدان افريقية وهي تعمل حاليا في 34 مدينة في افريقيا.

برامج تطوير الطرق في اثيوبيا.

.XXXVIII. من خلال تنفيذ برنامجا لتطوير قطاع الطرق من خلال مرحلتين و مدتهما عشر سنوات (1997 - 2007) RSDP فقد تم عمل مجموعة متكاملة من الاصلاحات و الاستثمارات و التنظيمات المؤسسية التي شملت فيما بعد مرحلة ثالثة حتى نهاية يونيه 2010. فان حكومة اثيوبيا قادرة على اصلاح شبكة الطرق. و هناك اكثر من 75 الف كم من الطرق بما في ذلك الطرق الريفية و التي تم تشييدها او اصلاحها.

سياسات الاقتصاد الكلي

.XXXIX. صنع سياسات الاقتصاد الكلي هو عمل سليم في العموم و يدعم النمو الاقتصادي عريض القاعدة كما هو مبين في المؤشرات التالية: وصلت معدلات النمو الاقتصادي القوي في المتوسط الى 11.8 في المائة من عام 2003/2004 الى 2009/2008 و سيطرة ناجحة على التضخم على الرغم من المتاعب الأخيرة و ارتفاع حصة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الاجمالي من 10.1 في المائة في 2004/2005 الى 18.2 في المائة في 2006/2007 و النمو السريع للمدخرات المحلية من 1 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية 2002/2003 الى 5.6 في المائة في 2006/2007 و خفض العجز المالي من 16.4 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية 2002/2003 الى 8.6 في المئة في 2007/2008.

بورصة السلع الاثيوبية

.XL. انشأت اثيوبيا بورصة (ECGX) تبادل السلع المتماشية مع اعلان وخطة أروشا بشأن السلع الاساسية الافريقية لعام 2005 و لذلك على سبيل المثال, يمكن لتاجر في الهند شراء العدس الاثيوبي . و تأمل بورصة تبادل السلع الاثيوبية في خلق سوق زراعي شفاف و امن حيث الجودة في التسليم والتسديد.

ملكية اثيوبيا عملية التخطيط الإنمائي



.XLI

.XLII يجب الثناء على اثيوبيا فى اعتمادها الذاتى على التخطيط بقدر كبير. وتعتبر خطة التسريع و التنمية المستدامة للحد من الفقر PASDEP من قبل الشركاء فى التنمية وسيلة للتنمية المحلية و تحويلها الى خطة وطنية طويلة المدى لكلا الحكومتين الاتحادية والاقليمية. ساعدت ملكية عملية التخطيط فى مواجهة العدم المواءمة المستمرة وتوحيد السياسات والاجراءات والبرامج بين مختلف البلدان والوكالات المانحة رغم اعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

تقف اثيوبيا مع نمط الإنفاق على الفقراء

.XLIII انفاق اثيوبيا على الفقراء هو امر جدير بالملاحظة. تظهر البيانات الرسمية ان هناك ما يزيد على 90 فى المائة من ميزانية رأسمال الحكومة من اجل تعزيز النمو لصالح الفقراء و القطاعات الاجتماعية مثل الزراعة والتنمية الريفية والامن الغذائى والطرق والرى وامدادات المياه والمرافق الصحية والتعليم والصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز.

نهج اثيوبيا لتمويل المشاريع الصغيرة والوصول الى الاسواق

.XLIV ردا على اهداف استراتيجية التصنيع الزراعى ADLI وضرورة توفير سبل الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة وتعزيز العمالة الذاتية , تركز اثيوبيا تركيزا كبيرا على التمويل الصغير بضمان مؤسسات التمويل الصغير التى تم إنشائها لتغطى جميع المناطق. ولم يقتصر الامر على تأسيس عدد كبير من مؤسسات التمويل الصغير لكن لديهم ايضا عدة تفرعات فى المناطق لتسهيل الوصول من قبل الجهات الاقتصادية الريفية. تعمل اثيوبيا على ربط الاسواق للاستفادة منها حتى تصل الى مناطق اخرى مثل الطرق الريفية و الانتاج الزراعى و كهربة الريف والاتصالات و هو امر اساسى من اجل تحقيق الاهداف المحددة لاستراتيجية التصنيع الزراعى ADLI, لا سيما لصغار المزارعين فى دول المنطقة.

القضايا المشتركة و الشاملة

.XLV تكرر القضايا المشتركة و الشاملة مع التصديق على نطاق اوسع لمختلف ابعاد الحوكمة التى تنبثق عن تقرير الاستعراض القطرى عن اثيوبيا كما هو محدد ادناه:

فى حل الصراع بين اثيوبيا و اريتريا

.XLVI للحروب الاهلية تأثيرا مدمرا على الحضارة البشرية. فانها تفرض تكاليف باهظة على الحكم الى جانب الالم والرعب والدمار و الخسائر البشرية الماساوية. فى المجال السياسى, تقوض الحروب الاهلية شرعية الدولة وتهدد مؤسساتها و امن حقوق الملكية وسيادة القانون. فى المجال الاقتصادى, تدمر الحروب الاقتصاد



و تعوق التنمية وهو السبب فى نشوب الصراعات العنيفة التى كثيرا ما توصف بالتنمية فى الإتجاه المعاكس

.XLVII وعلى الرغم من انتهاء حرب الحدود الدموية بين اثيوبيا واريتريا (1998-2000) رسميا بتوقيع اتفاقية الجزائر و لكن لا تزال دولتان القرن الافريقى فى جمود مستعصي الحل. والحالة الراهنة هى "اللا حرب واللا سلام" مع وجود بيئة هشة عبر الحدود و التى لا يمكن الا ان تكون ذات قيمة محدودة و مدة مؤقتة.

.XLVIII اثيوبيا هى بوتقة التعاون الاقليمى والتنمية و رائدة فى تعزيز الحكم الرشيد فى القضية الإقليمية الافريقية . بالتقدير العميق بهذه النجاحات و نجاحات اخرى فان بعثات المراجعة القطرية على ثقة بقدرة و عزيمة و روح المبادرة لدى الشعب الاثيوبى و قادتهم حتى يتمكنوا من قيادة مبادرة مستدامة تمكن من قيادة الصراع بين اثيوبيا واريتريا للتنقل من هشاشة وضع "اللا حرب واللا سلام" الى طريق تطبيع العلاقات بين اثيوبيا واريتريا.

.XLIX ندعو قيادة اثيوبيا حتى تكون مصدر إلهاماً و ليس فقط لانهاء الحرب مع اريتريا بل والاهم من ذلك لأخذ الفرص فى بدء التحول السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى منطقة القرن الافريقى و هذا هو تحدى اثيوبيا.

تعزيز التضمين و إدارة التنوع

.I تقوم الفيدرالية الاثيوبية على اساس مبدأ الحكم الذاتى وحق الامم و الجنسيات و الشعوب فى تقرير المصير و يهدف المبدأ الى الاعتماد على القوة والتماسك والاستدامة و على قدرة اثيوبيا فى تأمين حماية فعالة ومحددة لمشاركة جميع الدول التأسيسية و الجنسيات الشعوب فى مؤسسات الحكم الهامة ولا سيما المؤسسات المكلفة بمسؤولية معالجة التحدى المتمثل فى ادارة التنوع و تنسيق مستويات الحكم المتعددة و ضمان كفاءة توفير وتوزيع السلع والخدمات العامة فى البلد.

.II التحدى الذى يواجه اثيوبيا الفيدرالية هو تعميق عمليات قائمة على المشاركة العامة الشاملة وتعزيز مؤسسات الحوكمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تدير التنوع و تبنى التلاحم الوطنى. مما سيكفل العدالة الاجتماعية للجميع والحكم الديمقراطى وتوفير السلع والخدمات بطرق تعتبر عادلة ومنصفة للشعب و مختلف الدول الإقليمية المتنوعة والوحدات الادارية.

.III يجب تحقيق ادارة التنوع وكفاءة الحوكمة الشاملة عن طريق انشاء وتعزيز علاقات متناظرة بين الحكومة الاتحادية والولايات الإقليمية و بين ولايات المنطقة نفسها حتى يتم التصدى بفعالية للتفاوتات الإقليمية و الاختلالات التاريخية بين المجموعات الوطنية. فعالية العلاقات المتناظرة حاسمة بشكل خاص فى ميدان السياسة المالية.

تغير المناخ و سرعة التأثر و إنعدام الامن الغذائى



- .LIII. تغير المناخ العالمي هو احد اخطر التهديدات التي تتعرض لها البيئة والصحة والرفاه العام لاي مجموعة من المجموعات السكانية في اثيوبيا.و يجب وضع دليل للتحديات البيئية في البلاد وتعرضها المتكرر لانعدام الامن الغذائي والمجاعة.
- .LIV. تواجه اثيوبيا عددا من التحديات البيئية التي تفاقمت من جراء التغييرات في المناخ. وتعانى اثيوبيا من تفشي و انعدام الامن الغذائي كنتيجة لندرة الامطار الدورية. و الجفاف هو اهم المخاطر المتصلة بالمناخ التي تؤثر على اثيوبيا و الذى يحدث بصورة اكثر تواترا مما يعطى البلد وقتا قليل للتعافى قبل الحدث المقبل و يقلل من المحاصيل الزراعية مما يحكم على الملايين بانعدام الامن الغذائي.
- .LV. وعلى الرغم من احراز بعض التقدم في خفض مؤشرات الفقر, يعانى حاليا حوالى 8.3 مليون شخص من انعدام الامن الغذائي ويواجه 6.7 مليون اخرين مشاكل انتقالية بالإضافة الى انعدام الامن الغذائي. مع استمرار تزايد التعداد السكانى الذى يجعل الوضع اسوأ. وهناك توافق متزايد في الآراء فيما بين الاثيوبيين والمجتمع المانح على ان المساعدات الطارئة وحدها لن تؤثر كثيرا في معالجة مصادر انعدام الامن الغذائي وانه يجب وجود استجابة اكثر استدامة لحل المشكلة. التحدى الذى تواجهه البلاد من اجل تصحيح اختلال التوازن بين المساعدة الانسانية والمساعدة الانمائية وبناء المرونة لتحمل و ادارة الصدمات مع وضع الاسس السليمة للانتعاش الاقتصادى.
- .LVI. وهناك عدة نقاط أساسية لوضع استراتيجيات رئيسية للتكيف وتقليل المخاطر و التي تهدف الى زيادة الامن الغذائي نظرا لتغير المناخ و التي يمكن للبلد اعتمادها. يمكن لاثيوبيا ان تقلل من خطر ازدياد عدد الجوعى عن طريق النجاح فى إحراز تقدما كبيرا فى جميع الجبهات من زيادة الغذاء و تعزيز سبل الحصول على الغذاء وتقوية الصمود والتنمية. ولكن هناك ايضا التحدى المتمثل فى تعداد السكان و الغذاء.

الإعتماد على المعونات

- .LVII. تمول الموارد الخارجية فى اثيوبيا حوالى ثلث الميزانية الوطنية. و هناك سمة تميز المساعدات الخارجية التي تتلقاها اثيوبيا و هي حصة كبيرة من المساعدات الانسانية والغذائية التي غالباً ما تشكل بين 3050 فى المائة من اجمالى المعونة.
- .LVIII. وعلى الرغم من الاعتماد على المعونة فى اثيوبيا, لاحظ التقييم غياب التفكير الجاد والخطاب فيما يتعلق باستراتيجية الخروج من الازمة. وعلى الرغم من ان الهدف هو تقليل الاعتماد على المساعدات مع مرور الوقت, ترى سلطات البلد ان هناك احتياج لمزيد من التوسع فى التعاون الانمائى اللازم لبلوغ الاهداف الانمائية للالفيةMDG.
- .LIX. لذلك يجب وجود اصلاحات من اجل مساعدة اثيوبيا فى التوقف عن الاعتماد على المساعدات. كما ينبغي ان توجه المساعدات نحو المشاريع الانتاجية لخفض تكاليف القيام بالاعمال التجارية وزيادة الانتاجية وادخال السلع من اثيوبيا بتنافس فى الاسواق الدولية.

النمو السكانى السريع و الآثار الاجتماعية الاقتصادية

- .LX. وهناك قلق متزايد بين المراقبين بشأن قدرة اثيوبيا على مواكبة اثار النمو السكانى و اثره على النمو الاقتصادى وتوفير فرص العمل وتحقيق الامن الغذائى وتوفير الخدمات. يبلغ تعداد سكان اثيوبيا ما يقرب من 80 مليون وفقا



لتوقعات تعداد السكان فى عام 2007. و تقترب اثيوبيا من تجاوز تعداد مصر ثانى دولة من حيث كثافة السكان بعد نيجيريا. تشير البيانات من تقرير 2008 للجنة تعداد السكان فى جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الاتحادية ان تعداد السكان فى اثيوبيا كان ينمو بمعدل 2.6 فى المائة سنويا فى المتوسط فى عام 2007, مقابل 2.5 فى المائة فى عام 2005. وفى حين ان هذه النسبة ليست الأعلى بين البلدان الافريقية وعلى الرغم من استقرار اثيوبيا لكن ينبغى اعتبار الرقم مرتفع نسبيا فى الاطار الاوسع للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية التى تبذل على المستويين الاتحادى والاقليمى. وعلاوة على ذلك, فان هناك تفاوتات بين المناطق فى متوسط معدلات نمو السكان بنسبة 4.1 فى المئة و3.0 فى المئة و2.9 فى المئة فى غامبيلا و بنيشانغول جوموز و اوروميا على التوالى , مع بلوغ معدل نمو 2,6 فى المائة سنويا و يبدو ان تعداد السكان سوف يتضاعف فى غضون 27 عاما. وكما هو مبين فى الجدول 1-7, بحلول عام 2050, سيكون هناك اكثر من 170 مليون شخص فى اثيوبيا.

.LXI وما من شك فى ان هذه الارقام قد تمثل عقبات رئيسية امام الجهود الجديرة بالثناء التى تبذلها الحكومة. وتشمل هذه الجهود , توفير التعليم الجيد للجميع لا سيما التعليم الابتدائى و انشاء عدد كاف من المراكز الصحية خاصة فى المناطق الريفية وتسهيل الوصول الى المرافق الاساسية مثل المياه والصرف الصحى والكهرباء والاسكان والاراضى والحد من الفقر.

سياسة الأراضى فى اثيوبيا

.LXII تعتبر مسألة الأراضى مسألة حساسة و معقدة فى افريقيا باسرها. وتشكل مصدرا حقيقيا للقوة فى اثيوبيا الامبراطورية المعاصرة. وتدير الحكومة الأراضى والممتلكات العامة منذ عام 1975 و قد تم عمل اصلاحات جذرية للأراضى مما انهى العلاقة الإستغلالية القائمة بين المستاجرين والملاك.

.LXIII قضية الارض هى من الاكثر القضايا السياسية التى تثير النزاع بالاضافة الى احتدام النقاش السياسى حول سياسة حيازة الاراضى . و يستمر الجدل بين الاراء المتعارضة كليا بشأن حقوق ملكية الاراضى. و تواصل الحكومة الاثيوبية دعوتها الى ملكية الدولة للارض مما يشتمل على حق الانتفاع ومنح حقوق الملاك. و يقابل موقف الحكومة فى تأكيد الوظيفة الاجتماعية للأراضى تحديا مقاداً من قبل انصار الخصخصة لحقوق الملكية و ابرز المتحدين: الرابطة الاقتصادية الاثيوبية (EEA) و بعض الاحزاب السياسية المعارضة وعدداً من الوكالات المانحة. و عادة ما يقولون ان ملكية الدولة للارض تمنع تنمية سوق الاراضى ولا تشجع استثمار المزارعين فى الاراضى وبالتالي تخفض انتاجية الارض و تشجع الاستخدام غير المستدام للأراضى.

.LXIV يكشف تقييم سياسات الاراضى فى اثيوبيا من البعثة الافريقية لاستعراض النظراء APR عن ان هناك تركيز غير ملائم على القضايا المتعلقة بالملكية و انقسام الاراء حول ملكية الدولة للاراضى مقابل الملكية الخاصة . و يتفق الجميع على الهدف العام و هو تعزيز التنمية الزراعية لصالح الفقراء و صدق هذا التركيز موجود فى وثائق السياسة والمناقشات من جميع الجهات, ولكن لا تزال نقطة الاراضى وحيازة الاراضى تمثل نقطة شائكة بحاجة ماسة الى المعالجة.

.LXV يجب على اثيوبيا مواجهة خيارات صعبة فى المستقبل القريب حول سياسة الاراضى. والمطلوب هو مبادرة متأنية ومدرسة مدعمة بالبحوث للتعرف على مزيج من السياسات المناسبة والعملية التى يمكن ان تعالج اوجه الضعف فى سياسة حيازة الاراضى واثارها.



الفساد

- .LXVI وتتفاوت الآراء بين أصحاب المصلحة حول وجود الفساد و حجمه في اثيوبيا و على الرغم من الخلاف حول هذا الموضوع بينهم, يوافق اصحاب المصلحة ان الفساد مشكلة كبرى تتطلب عملا جماعيا من جميع الطبقات الاجتماعية التي تشمل الدولة والمجتمع. ابرز مصادر الفساد عموما تتضح في تحصيل الضرائب والشرطة والفقر المدقع وسوء الحكم على مستوى ادارة وريدا.
- .LXVII وعلى الرغم من عدم توافق الآراء بين اصحاب المصلحة الاثيوبية على اهمية وانتشار الفساد. هناك اعتراف بالدور الذي تؤديه مؤسسات مثل الهيئة الوطنية للاخلاق و مكافحة الفساد في اثيوبيا FEEAC في مكافحته. ولكن حتى مع اتخاذ الحكومة الاثيوبية خطوات هامة لمكافحة الفساد وانشاء هيئة FEEAC, لا يزال هناك حاجة الى تحسين هذه الهياكل المؤسسية الاساسية لمكافحة ومنع الفساد. ويلزم الهيئة الوطنية للاخلاق و مكافحة الفساد في اثيوبيا ان تكون اكثر استقلالا لتفادي الانطباع انه يتم استخدامها كاداة لمضايقة المعارضين السياسيين , وان هناك حاجة الى تعميق استقلال النظام القضائي ومنحه قضاة مختصين و مدربين تدريبيا جيدا . دور وسائل الاعلام ضرورى ايضا, وينبغي اتخاذ تدابير لحماية استقلالها وتعزيز القدرات من خلال برامج تدريبية محددة. وفي موازاة ذلك, ينبغي للحكومة ان تقوم بدور رائد في وضع وتنفيذ برامج التوعية التي تستهدف منظمات المجتمع المدني والجمعيات المهنية ولا سيما في الأقاليم.

فيروس نقص المناعة البشرية / الايدز

- .LXVIII تواجه اثيوبيا وباء بين المناطق السكانية الفرعية و الجغرافية حيث يقدر اجمالى معدل انتشار الإصابة بفيروس الايدز بنسبة 1.4 فى المائة, استنادا الى الاختبارات التي يتم اجراؤها على عينة من 5700 رجلا و 5300 امرأة تتراوح اعمارهم بين 15 و 49 الذين اعطوا موافقتهم مسبقاً. تبين هذه التجارب داخل كل منطقة ان المعدل يتراوح بين 0.2 فى منطقة الامم و القوميات و الشعوب الجنوبية فى اثيوبيا SNNPR و يصل الى 6.0 فى المائة فى اقليم جامبيلا. بينما ارتفعت التقديرات السابقة, وتم توسيع نطاق مراقبة البيانات وتحسين التحليلات مما نتج عنه انخفاضاً كبيراً فى تقديرات عام 2005.

التعميم الجنسانى

- .LXIX فى حين ان المساواة بين الجنسين تشكل تحديا مشتركا فى جميع انحاء افريقيا, جعلت حكومة جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الاتحادية المساواة عنصراً أساسياً فى السياسة العامة. وسعت اثيوبيا منذ عام 1993 الى ادماج جميع جوانب المساواة بين الجنسين فى التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. انشاء وزارة شؤون المرأة هو شهادة واضحة على هذه الارادة السياسية ولكن ما زالت هناك تحديات فى جميع المجالات.



.LXX ومع ذلك, هناك عقبات ثقافية واجتماعية تعوق التقدم المتمثلة في الوضع المتدنى الذي يميز كل جانب من جوانب حياة النساء والفتيات. تقليدياً في اثيوبيا يجب على المرأة ان تؤدي ادواراً اجتماعية صارمة في الاساس مثل الطبخ وتربية الاطفال وعدم ادلاء الرأي ابدأ في القرارات التي تؤثر عليهن . مع وجود عبء ثقيل من العمل على الفتيات في سن مبكرة والزواج المبكر والقسرى و التباعية لكل من الزوج و أمه و الممارسات التقليدية الضارة (HTPs), بما في ذلك تشويه الاعضاء التناسلية للاناث (FGM) وقلع الاسنان اللبنية و كل هذا يؤدي الى بطء التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنسانى. ووفقاً للمسح الديمغرافى و الصحى EDHS فى اثيوبيا لعام 2005 حوالى 73.3 فى المائة من النساء من جميع الاعمار قد تعرضن لتشويه الاعضاء التناسلية للاناث. هذه الممارسة تنقلص حتى وصلت الى 62.1 فى المئة من النساء اللاتى تتراوح اعمارهن بين 15 و 19 قد تم قطعهن مقارنة بنسبة 73 فى المئة لدى النساء اللاتى تتراوح اعمارهن بين 20-24. هناك اختلافات اقليمية ولكن لدى منطقة صومالية الشرقية اعلى نسبة 97.3 فى المائة يليها عفار فى 91 فى المائة. وعلاوة على ذلك, فى عفار يشمل القطع تشويه الجسد (او النوع الثالث من ازالة الاعضاء التناسلية الخارجية). بجانب مخاطر الختان المباشرة مثل: فقدان الدم الشديد والصدمة و الالتهابات والعدوى طويلة الاجل , هناك مشاكل مرتبطة بالختان: مثل امراض الجهاز التناسلى والبولى والعقم ومجموعة من مضاعفات الولادة مثل النزيف ما بعد الولادة و وفاة رضيع.

.LXXI فى حين ان المرأة والرجل على قدم المساواة فى الحصول على الوظائف العامة و لهم نفس حقوق التصويت, توجد سوى نسبة صغيرة نسبياً من النساء اللاتى يتم انتخابهن فعلياً أو يشغلن مناصب حكومية عليا.